

عدد 2019

Issue 2019



المجلة الجزائرية للقانون والعدالة

- دراسات في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية
- دراسات في القانون المدني وقانون الإجراءات المدنية والإدارية والقانون التجاري

رندم : 0835-2437



The Algerian Journal Law and Justice

- STUDIES IN CRIMINAL LAW AND CRIMINAL PROCEDURE
- STUDIES IN CIVIL LAW, CIVIL AND ADMINISTRATIVE PROCEDURE, AND COMMERCIAL LAW

المجلة الجزائرية للقانون والعدالة

منشورات

مركز البحوث القانونية والقضائية

المركز في أسطر

مدير المجلة: السيد أرزقي سي حاج محند، المدير العام لمركز البحوث القانونية والقضائية.

رئيس التحرير: السيدة ياسمين العبد، قاضية باحثة بمركز البحوث القانونية والقضائية.

هيئة التحرير:



- الأستاذ الدكتور عبد القادر البقيرات، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة الجزائر1
- الأستاذة الدكتورة كريمة علا، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة الجزائر1
- الأستاذة الدكتورة سامية بورويبة، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة الجزائر1
- الأستاذة الدكتورة وفاء شيعاوي، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة الجزائر1
- الأستاذة نجوى سديرة، أستاذة محاضرة "أ" بكلية الحقوق، جامعة الجزائر1
- الأستاذة جويده خواص ملزي، أستاذة متقاعدة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1 وأستاذة بالمدرسة العليا للقضاء.
- السيدة مزعاش أسمهان، قاضية باحثة بمركز البحوث القانونية والقضائية.
- السيدة هديل سويس، رئيسة قسم البحث بمركز البحوث القانونية والقضائية.

الأمانة التقنية:

- السيدة هديل سويس، رئيسة قسم البحث بمركز البحوث القانونية والقضائية.
- السيد حسام ايت مبارك، مترجم بمركز البحوث القانونية والقضائية.

مركز البحوث القانونية والقضائية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري موضوعة تحت سلطة السيد وزير العدل حافظ الأختام، أنشئ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 338-06 المؤرخ في 24 سبتمبر 2006. دُشن سنة 2008 وشرع فعليا في أعماله ابتداء من سنة 2009.

من مهامه القيام بالدراسات القانونية والقضائية، تقديم الاستشارات، تنشيط وتشجيع الدراسات والبحوث، تنظيم التظاهرات العلمية، المساهمة في عصرنة العدالة وضمان نشر الأعمال المنجزة.

الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز البحوث القانونية والقضائية

الفهرس

- 4 كلمة مدير المجلة.
- 7 دراسات في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية.
- تسوية عارض الدفع في جريمة إصدار شيك بدون رصيد كإجراء مسبق لمباشرة المتابعة الجزائية في ضوء قضاء المحكمة العليا،
- 9 من إعداد السيد ماموني الطاهر، الرئيس الأول للمحكمة العليا.
- بطلان إجراءات التحقيق المتعلقة بجمع وتقديم أدلة الإثبات، (باللغتين العربية والإنجليزية)،
- 21 من إعداد السيد نجيمي جمال، مفتش لدى وزارة العدل.
- 45 دراسات في القانون المدني وقانون الإجراءات المدنية والإدارية والقانون التجاري.
- التحكيم في مادة العقود الإدارية في ظل القانون الجزائري،
- 47 من إعداد السيد نويري عبد العزيز، مستشار دولة بمجلس الدولة الجزائري.
- اكتساب الملكية العقارية عن طريق التقادم المكسب،
- 59 من إعداد السيد لزرق بن عودة، أستاذ محاضر بجامعة وهران 2 محمد بن أحمد.
- الضمانات القانونية للوفاء بالسفينة،
- 73 من إعداد السيدة بومالة نظيرة، قاضية وطالبة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، بن يوسف بن خدة.

Contents

Editorial.....	4
STUDIES IN CRIMINAL LAW AND CRIMINAL PROCEDURE	7
Settlement of Payment Incident in the Crime of Issuing a Bounced Check as a Preliminary Measure for Initiating Criminal Prosecution in Light of Supreme Court Jurisprudence	
Mr. Mamouni Tahar First President of the Supreme Court.....	9
Nullity of Investigation Procedures for Collecting and Presenting Evidence, (In English and Arabic)	
Mr. Nedjimi Djamal, Inspector at the Ministry of Justice.....	21
STUDIES IN CIVIL LAW, CIVIL AND ADMINISTRATIVE PROCEDURE, AND COMMERCIAL LAW.....	45
Arbitration in Administrative Contracts under Algerian Law	
Mr. Nouiri Abdelaziz , State Councillor at the Algerian Council of State.....	47
Acquisition of Real Estate Ownership through Acquisitive Prescription	
Mr. Lazrag Ben Aouda, Lecturer, University of Mohammad Ben Ahmed/Oran 2.....	59
Legal Guarantees for the Payment of The Bill of Exchange	
Mrs. Boumala Nadhira, PhD Student, University of Algiers1, Ben Youcef Ben Khedda.....	73

يتضمن العدد كذلك دراسة في مجال الاجراءات الجزائية تتعلق بمسألة بطلان إجراءات التحقيق المتعلقة بجمع وتقديم أدلة الاثبات، وهي دراسة تتميز بإثارة مسائل هامة تتعلق بالبطلان، ومن له صفة في الدفع به، والجهات التي تفصل فيه، فضلا عن الآثار القانونية المترتبة عن القضاء به.

وفي مجال العقود الإدارية، وأمام التطور الذي عرفه التشريع الجزائري في مجال التحكيم، لاسيما في ظل القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، تضمن العدد دراسة تتناول موضوع التحكيم في مادة العقود الإدارية، بشقيه التحكيم الداخلي والتحكيم التجاري الدولي.

في المجال المدني، أدرجت في العدد دراسة حول اكتساب الملكية العقارية عن طريق التقادم المكسب، نظرا لأهمية التقادم كسبب من أسباب اكتساب الملكية العقارية وشيوع المنازعات المتعلقة به، مدعمة بالأحكام القضائية التي تركز حق الملكية على أساس التقادم المكسب، مقابلتها بالمبادئ التي تحكم نظام الشهر العيني الذي اعتمده المشرع الجزائري بداية من صدور الأمر رقم 74-75 المؤرخ في 12 نوفمبر 1975 المتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري، كل ذلك على ضوء الأحكام القضائية في هذا الشأن.

وفي مجال القانون التجاري تناول هذا العدد

تواصل "المجلة الجزائرية للقانون والعدالة" مسيرتها الثابتة في بعث رسالتها العلمية في المجال القانوني والقضائي بخطوات رصينة تتميز بتنوع المواضيع التي تتناولها، والتي تحاول قدر المستطاع من خلالها الجمع بين التأصيل النظري للمسائل وتطبيقاتها العملية المختلفة، حتى يستوي الانتفاع بها بين جميع الفاعلين في الشأن القانوني والقضائي من باحثين أكاديميين وممارسين وقضاة.

يتناول هذا العدد من المجلة بحوثا ودراسات من مجالات متنوعة في القانون من إعداد مختصين في المجال القانوني والقضائي ومن الجامعة، تغطي المجالات الجزائية والإدارية والمدنية والتجارية.

ففي المجال الجزائي، يُستهل العدد بدراسة حول اجراءات تسوية عارض الدفع بشأن جنحة إصدار شيك بدون رصيد، وهي التسوية التي تشكل قييدا من قيود تحريك الدعوى العمومية. وقد حرصت الدراسة على البحث في قصد المشرع من وراء استحداث هذا القيد بموجب القانون رقم 05-02 المؤرخ في 6 فبراير 2005 المعدل والمتمم للقانون التجاري، وذلك من خلال الرجوع إلى عرض أسباب مشروع القانون السالف الذكر. وما يميز هذه الدراسة أنها عملت على استعراض موقف المحكمة العليا وما استقر عليه قضاؤها في هذا الشأن.

دراسة موسومة بالضمانات القانونية للوفاء بالسفـتـجـة، وهي التي تبحـث أساسا في مدى كفاية الضمانات التي وضعها المشرع الجزائري لحماية حق حامل السفـتـجـة، باعتبار هذه الأخيرة أداة ائتمان ووفاء في ذات الوقت، وسوف يجد القارئ في هذه الدراسة تأصيلا نظريا متسلسلا ومتأنيا لفكرتي "مقابل الوفاء" و"التضامن الصرفي"، ومختلف المسائل المتفرعة عنهما مع بيان موقف التشريع الجزائري منها.

وفي الختام، تبقى أبواب مجلتنا مفتوحة أمام كل المهتمين والراغبين في المساهمة بالنشر فيها، سعيا لإثراء المعارف في المجال القانوني والقضائي.